CD/PV.72
25 March 1980
ARABIC

محضر نهائي للجلسة الثانية والسبعين

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف
يوم الثلاثاء ، ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠ الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد يوبي- وان (الصين)

GE.80-60731

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • إسرائيليان
	السيد ب • ب • بروكوفييف
	السيد ميخائيل شيليبين
	السيد ف • م • غانجا
	السيد فلاد يمير أوستينوف
	السيد الكسند ر تيورنكوف
	السيد يورى كليوكين
	السيد اد وارد زايتسيف
	السيد بوريس كورنييينكو
اثيوبيا	السيد فيسيها يوهانس
الارجنتين	السيد ألبرتو د ومونت
	الآنسة نيللي فريرى بيناباد
استراليا	السيد ألن بيم
المانيا (جمهورية ــ الاتحادية)	السيد غرهارد بفايفر
	السيد نوربرت كلينغر
	السيد هلموت موللر
اند ونيسيا	السيد جماريس بي سليمان
	السيد هاريو متارام
	السيد هـ• م• ى • سيلابان
ايران	السيد م • د ابيرى
ايطاليا	السيد فيتوريو كورد يرو د ى مونتيزيمولو
	السيد ماوريتسيو مورينو
	السيد كارلو فراتيسكي
	السيد فولكو د ى لوكا
باكستان	السيد منير أكرم
	السيد سلمان بشير
البرازيل	السيد سيلسو أنطونيو د ى سوزا إى سيلفا
	السيد سيرجيو د وراته
بلجيكا	السيد أند ريه أونكلينكس
	السيد فيليب بيرغ
	السيد ج •م • نوارفاليس
بلغاريا	السيد ب • فوتوف
	السيد بيتار بوبتشيف

بورما	السيد ني وين
بولندا	السيد بوغيميو سويكا
	السيد هنريك باتش
بيرو	السيد خوان أوريتش مونتيرو
تشيكوسلوفاكيا	السيد باول لوكيش
	السيد ف • روهال ليكيف
الجزائر	السيد أنيس صالح باى
	السيد أ• بن يامينا
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	السيد غرهارد هرد ر
	السيد مانفريد كراتسينسكي
	السيد كاولفوس
رومانيا	السيد كونستانتين ايني
	السيد أ • ساسو
زائير	السيد كالونجي تشيكالا كاكواكا
سرى لانكا	أ• بن فونسيكا
السويد	السيد كورت ليد غارد
	السيد لارس نوربيرغ
الصين	السيد يو بي — وان
	السيد ليانغ يو — فان
	السيد ليانغ د ه — فن
	السيد سين سيان — جي
	السيد بان جو — شين
	السيد ه جي يو — يون
فرنسا	السيد فرنسوا د ى لا غورس
	السيد ج • د ى بوس
	السيد ميشيل كوتور
فنزويلا	السيد هـ • أرتياغا
كندا	السيد ج • سيمار
كوبا	السيد لويس سولا فيلا
	السيد فرانك أورتيث
	السيد ه فيرا بورود وسكي ياكييفيتش
كينيا	السيد سيميون شيتيمي

مصر	السيد عمران الشافعي
	السيد محمد البرادعي
	السيد نبيل فهمي
المغرب	السيد علي الصقلي
	السيد محمد الشرايبي
المكسيك	السيد ألفونسو غارثيا روبليس
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ديفيد سامرهيس
	السيد نويل مارشال
منغوليا	السيد دوجرسورانجيين أرد مييلغ
نيجيريا	السيد ت. أولوموكو
الهند	السيد ش. غاريخان
	السيد ش.ساران
هنغاريا	السيد ايمري كوميفش
	السيد تشابا غيورفي
هولندا	السيد رنجارد فاين
	السيد هند ريك فاغنماكرز
الولايات المتحدة الامريكية	السيد تشارلز فلوري
	السيد الكزاندر أكالوفسكي
	السيد م. ديلي
	السيد س. فيتزجيرالد
	السيد هـ. ولسون
	السيد س. غ. تيلور
اليابان	السيد يوشيو أوكاوا
	السيد تادا يوكي مونوياما
	السيد لو - اي - تي اي - شي اي
	السيد كينجي مياتا
يوغوسلافيا	السيد د راغومير د يوكيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للامين العام	السيد ر. جايبال
الامين العام المساعد	السيد ج. مارتنسون

السيد بفايفر (جمهورية المانيا الاتحادية) : لقد أثنى وفدي على مقررات لجنة نزع السلاح بشأن إنشاء أربعة أفرقة عاملة مخصصة • فهذه المقررات التي عبرت عن اتفاق آراء تم التوصل اليه بشأن الولايات المسندة للأفرقة العاملة المعنية قد أظهرت من جديد قدرة لجنة نزع السلاح على اتخاذ الاجراءات • ويثق وفدي في أن المناقشات والمفاوضات المقبلة في اللجنة ستهتدي أيضا باستعداد جميع أعضائها للانضمام الى أي اتفاق رأي معقول وتأييده •

وفي هذا الصدد لا يخفي وفدي قلقه بشأن تطورات معينة في ممارستنا التفاوضية والتشاورية فاذا ما استمر العمل في صورة صفقات شاملة فان الأمر يمكن أن ينتهي بنا الى طريق مسدود ، مما يترتب عليه استبعاد نتائج كان من الممكن أن تتحقق في ميادين خاصة لمجرد أنه يتعذر التغلب على صعاب في مجالات أخرى •

وسيتركز حديثي اليوم على الأسلحة الكيميائية والأسلحة الاشعاعية • وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية فان موقف جمهورية ألمانيا الاتحادية يتسم بالوضوح • فنحن طرف في اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٥ • وقد رفضنا في ١٩٥٤ ، بموجب تعهد ملزم دوليا في اطار أوروبي ، صناعة أية أسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية • ومنذ ذلك الحين كانت حكومتي تؤيد بنشاط جميع المبادرات الرامية الى التوصل الى اتفاقية دولية ملزمة ويمكن التحقق منها بشأن حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية • وقد عقدنا العزم على حظر هذه الأسلحة الى الأبد من الترسانات العسكرية •

ومن أجل هذه الغاية قدمت الحكومة الاتحادية أوراق عمل للجنة نزع السلاح ولسابقتها • وقد مت دعوة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاشتراك في حلقة دراسية عقدت في بلدي في ١٩٧٩ بغية إقامة الدليل على الرقابة الفعالة على عدم انتاج أسلحة كيميائية في القطاع المدني • وعرض وفدي نتائج الحلقة الدراسية في ورقة العمل CD/37 .

وفي اعتقادنا أنه توجد تحت أيدينا وثائق ومواد أخرى كافية لبدء عمل بناء في الفريق العامل المخصص للاسلحة الكيميائية • ونحن نؤيد الاقتراح الهولندي باعادة صياغة الاستبيان باعتبار ذلك الخطوة الاولى التي ينبغي أن يتخذها الفريق العامل عند تنظيم أعماله • وفي الوقت نفسه ينبغي النظر في الاقتراح الاسترالي بروح التأييد بغية تمكين البلدان - بمساعدة خبراء مؤهلين - من الالمام ببعض جوانب الحظر على الأسلحة الكيميائية •

وفي هذا الصدد لن أخفي انزعاج وفدي بسبب التقارير التي نشرت في الشهور والأسابيع الاخيرة عن الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية في أفغانستان وكمبوتشيا ولاوس • وليس من شأن ذلك سوى تقوية عزمنا على التشبث بابرام اتفاقية دولية لحظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت •

هل لي أن استرعي انتباه اللجنة الى أهمية إقامة نظام شامل للتحقق يكفل الفعالية الدولية للحظر على الاسلحة الكيميائية • وقد أكد وفدي المرة بعد الأخرى دلالة هذه المسألة • فمن شأن نظام للتحقق يتسم بعدم الكفاية والفعالية أن يضعف اتفاقية للأسلحة الكيميائية الى درجة يتعذر معها ضمان المراعاة الحازمة لهذه الاتفاقية من جانب الأطراف •

وسنعود الى هذه النقطة وغيرها من النقاط الهامة خلال المناقشات الاخرى التي ستجرى لبند الأسلحة الكيميائية في الفريق العامل المخصص •

وبالمثل يرحب وفدي بانشاء فريق عامل مخصص للأسلحة الاشعاعية • ويتعين على هذا الفريق صياغة اتفاقية دولية يكون أساسها المقترحات الامريكية - السوفياتية المشتركة كما وردت في الوثيقتين CD/31 و CD/32 .

ويكرر وفد ى أمله في أن تتم صياغة اتفاقية للأسلحة الاشعاعية في غضون د ورة هذا العام. ويمكن أن يتحقق ذلك بالتعاون بين جميع الد ول الاعضاء في اللجنة .

وسيتقد م وفد ى بتعليقات تفصيلية في الفريق العامل المخصص على المقترحات الوارد ة في الوثيقتين اللتين أشرت اليهما . ونأمل أن يتمكن الفريق العامل للأسلحة الاشعاعية من متابعة عمله في مستقبل قريب جد ا .

السيد لوكيش (تشيكوسلوفاكيا): أود أن أكرس بياني اليوم لمسألة البرنامج الشامل لنزع السلاح . وتد رك حكومتي اد راكا تاما مد ى تعقيد والحاح الواجبات المطروحة أمامنا وفق قرارات الد ورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحد ة . وفي خلال الجزء التمهيد ى لد ورة لجنة نزع السلاح لهذا العام ركز وفد تشيكوسلوفاكيا ، الى جانب وفود بلد ان اشتراكية أخرى ، كافة الجهود لوضع برنامج العمل وانشاء الافرقة العاملة المخصصة .

وبغض النظر عن حقيقة بقاء بعض المسائل الاجرائية بغير حل فاننا على استعد اد للتعاون بأسلوب بناء مع كافة الوفود المهتمة بتحقيق نتائج ملموسة وايجابية في الد ورة الحالية للجنتنا .

وتعلق جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية الاهمية القصوى على مشكلة إنهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . وكما تم التأكيد في مناسبات عد يد ة ، فان هذا الامر يعد شرطا أساسيا لتعزيز عملية الانفراج والمحافظة عليها وضمان التقد م الاقتصاد ى والاجتماعي للجنس البشرى بأسره .

وأود أن أؤكد في هذا السياق أن البلد ان الاشتراكية ، ومن بينها تشيكوسلوفاكيا ، قد عملت أقصى ما بوسعها لايجاد حل واقعي لهذا الواجب الحيوى وأنها شاركت بشكل ايجابي منذ البد اية في كافة المفاوضات المتصلة بموضوع نزع السلاح ود أبت على تقد يم اقتراحات ملموسة .

وفي الحقيقة نستطيع القول ، بأنه ليس هناك مسألة واحد ة في ميد ان مفاوضات نزع السلاح لم تقد م البلد ان الاشتراكية بشأنها اقتراحات بناءة . وليس هناك أى نوع من الأسلحة لا ترغب الد ول الاشتراكية في الد خول في مفاوضات بشأن الحد منها أو القضاء عليها تماما على أساس تحقيق الأمن المتكافئ لجميع الد ول المعنية . ونحن على استعد اد أيضا لقبول الاقتراحات البناءة التي تقد مها بلد ان أخرى . وهذا يشكل المنهاج الذى اتخذ ته الد ول الأعضاء في اتفاقية وارسو التي قد مت الى جميع الامم في ١٩٧٨ برنامجا واسعا للسلم يتضمن وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . وتم ايلاء هذه الوثيقة الاساسية مزيد ا من الد رس في اجتماعات وزراء خارجية الد ول الأطراف في معاهدة وارسو والتي عقد ت في كل من بود ابست وبرلين في عام ١٩٧٩ .

وتشمل كل هذه الاعلانات بشأن سياسة البلد ان الاشتراكية وسائل فعلية للتوصل الى حلول لمشاكل محد د ة تتصل بموضوع نزع السلاح بغية تحقيق الهد ف النهائي المتوخى في هذا الميد ان وهو نزع سلاح عام وكامل تحت رقابة د ولية فعالة . وتتضمن الوثيقة الختامية للد ورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للامم المتحد ة المكرسة لنزع السلاح العد يد من المباد ئ الوارد ة في هذه الاعلانات . وبناء على الاستنتاجات التي توصلت اليها الوثيقة الختامية المعنية فاننا على استعد اد لأن نشارك ونسهم ، مع وفود أخرى في لجنة نزع السلاح ، في اعد اد البرنامج الشامل لنزع السلاح .

وكما نرحب بتشكيل الافرقة العاملة المخصصة التي ستكون مكلفة بانجاز مثل هذه المهمة الرئيسية التي تتطلب براعة كبيرة .

وليس في نيتي أن أسبق عمل الفريق المخصص، ولكنني أود مع ذلك أن أعلق على بعض القضايا في هذا الميدان الذي يستحق في رأينا ، اهتماما خاصا • وأن تمثيل جميع القوى النووية في لجنتنا هو حقيقة مهمة •وسيتطلب العمل الضخم المتصل لاعداد برنامج شامل لنزع السلاح اتباع نهج ايجابي بنّاء بالاضافة الى قيام جميع الأعضاء الآخرين في لجنة نزع السلاح بمثل ذلك •

وسيتعين على جميع الوفود أن تظهر قدرا كبيرا من النوايا الحسنة تعبيرا عن قبولها العملي لتلك المبادئ التي ينبغي أن يتضمنها البرنامج الشامل لنزع السلاح • وسيكون هذا الأمر هو أحد الشروط الأساسية لتحقيق البرنامج المتفق عليه •

ويشكل مبدأ عدم تعريض أمن أي من الأطراف المعنية للخطر واحدا من أهم المبادئ التي يتعين حتما أخذها بعين الاعتبار • وقد شددت عليه كذلك الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة وعناصر البرنامج الشامل لنزع السلاح التي أيدتها لجنة الامم المتحدة المعنية بنزع السلاح وأوصت بها لجنة نزع السلاح •

وهناك نقطة أخرى أود أن أشير اليها وهي ضرورة مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول ، ولا سيما الدول والقوى الحائزة للاسلحة النووية التي تملك أقوى الاسلحة والقوات المسلحة ، في المحادثات وفي الاتفاقات المنبثقة عن هذه المحادثات •

وفيما يتعلق بالاجراءات التي ينبغي أن يتضمنها البرنامج الشامل لنزع السلاح ، فانني أود أن أذكر أهمها :

أولا وقبل كل شيء — إنهاء سباق التسلح ونزع السلاح النووي • ومن الضروري ضمان الانتقال من التصريحات الشفوية الى مفاوضات موضوعية في أسرع وقت ممكن •

وبعدها الحظر الشامل للاسلحة الكيميائية ، وحظر أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل وبعد هذه النقطة ، نفكر في حظر الأسلحة الاشعاعية كخطوة أولية ، وبعدها الحد من القوات المسلحة والاسلحة التقليدية وتخفيضها وتخفيض الميزانيات العسكرية وهكذا •

ومما يدعونا الى الارتياح أن توصيات اللجنة المعنية بنزع السلاح تتضمن كل هذه القضايا •

ومع ذلك ، فمازالت هناك مشاكل كثيرة ينبغي مناقشتها وحلها • واحتفظ بحق العودة الى هذا الموضوع في وقت مناسب •

وفي ختام كلمتي لهذا اليوم ، أود أن أذكر أعضاء لجنتنا بأن الدورة الاخيرة للجمعية العامة للامم المتحدة اعتمدت وثيقة هامة بمبادرة من تشيكوسلوفاكيا واشترك في تقديمها ٢٥ دولة أخرى — بعنوان " اعلان بشأن التعاون الدولي من أجل نزع السلاح " وقد تضمنها القرار رقم ٨٨/٣٤ • ونأمل أن تستفيد لجنتنا أو أفرقتها العاملة من هذه الوثيقة خلال فترة إعداد البرنامج الشامل لنزع السلاح •

السيد سولا فيلا (كوبا) (تحدث بالاسبانية : ترجمة عن الفرنسية) : اسمحوا لي ، وأنا أتكلم للمرة الأولى في اجتماع رسمي خلال شهر آذار/مارس ، أن أعبر عن تقديرٍ وفدي للعمل الممتاز الذي قام به سلفكم السفير ماكفيل ممثل كندا الذي وجه أعمالنا بفعالية ومهارة عند افتتاح أعمال لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨٠ • وأود كذلك أن أقدم لكم تهانينا بتوليكم الرئاسة لهذا الشهر وأن أؤكد لكم عزمنا على الاستمرار في التعاون معكم وفي مساعدتكم على القيام بالوظائف المسندة اليكم •

واسمحوا لي أن أعرض وجهات نظر عامة بشأن بعض المسائل المتعلقة بأعمال لجنة نزع السلاح .

أولا ، عند ما اعتمدنا جدول أعمال هذه السنة ، أدرجنا فيه نفس المسائل التي وردت في العام الماضي . وقد كان ذلك ضروريا لدراسة هذه المسائل بتعمق نظرا لاننا لم نتمكن من دراستها عام ١٩٧٩ الا بشكل مبدئي جدا . وقد أضفنا عليه بندا جديدا عنوانه : " برنامج شامل لنزع السلاح " مما أعطانا جدول أعمال موضوعيا يتمشى مع المتطلبات الحالية فيما يتعلق بقيام لجنتنا بدراسة مسائل نزع السلاح .

ثانيا ، كان اعتماد برنامج عمل اللجنة لدورة الربيع ضروريا لاننا كنا ندرس هذه المسائل فعلا ، ويعني اعتماده رسميا اضفاء صفة الرسمية على بعض الانشطة والمشاورات والمفاوضات بعد أن كانت غير رسمية قبل ذلك ، وهو ما بدا مناسبا ومنطقيا في ذلك الحين .

ثالثا ، شكلت أربعة أفرقة عاملة معنية بالمواضيع التالية :

١ ــ اتخاذ ترتيبات دولية فعالة تؤمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها .

٢ ــ البرنامج الشامل لنزع السلاح .

٣ ــ الاسلحة الاشعاعية .

٤ ــ الاسلحة الكيميائية .

ويعد تشكيل هذه الافرقة العاملة الأربعة ، بدون أى شك ، كما بين زميلنا الموقر السيد غارثيا روبليس ، سفير المكسيك ، حدثا تاريخيا في هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف والمعنية بنزع السلاح .

ومن المؤكد أن المفاوضات بشأن اختصاصات هذه الافرقة كانت صعبة وطويلة ومعقدة ــ وأعرب في هذه المناسبة عن تقدير وفدى للجهود التي بذلتها أفرقة الاتصال ــ غير أن وفدى كان يفضل ، شأنه في ذلك شأن كثير من الوفود الاخرى ، أن تتم معالجة بعض هذه الاختصاصات بطريقة أخرى ، ولكن من الواضح أن هذه الافرقة قد تشكلت بالفعل وأنها تمهد السبيل نحو تحقيق الهدف النهائي وهو اعتماد تدابير فعلية لنزع السلاح .

وفيما يختص بمسألة " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة تؤمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضد استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " ، فقد أنجز الفريق العامل الذى أنشيء في العام الماضي ، عملا يستحق التقدير . وقد أعلن مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ، الذى انعقد في هافانا ، أن " الوسيلة الاكثر فعالية للوقاية من خطر اللجوء الى الاسلحة النووية أو التهديد باللجوء اليها ، تكمن في نزع السلاح النووى وحظر استعمال الاسلحة النووية . وينبغي للدول الحائزة للاسلحة النووية الامتناع عن كل نشاط في المجال النووى من شأنه أن يهدد أمن ورفاهية الشعوب في الدول غير الحائزة للاسلحة النووية . وقد لاحظ المؤتمر مع الارتياح ، أنه قد تم تقديم مقترحات لهذه الغاية الى لجنة نزع السلاح ، وأنه لا يوجد لدى هذه اللجنة أى اعتراض من حيث المبدأ على وضع معاهدة دولية تؤمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضد استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها . وقد سر المؤتمر لتشكيل فريق عامل معني باجراء مفاوضات لهذه الغاية ، كما أوصى المؤتمر بمتابعة المفاوضات خلال الدورة القادمة للجنة نزع السلاح بغية وضع معاهدة بخصوص هذه المسألة " .

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، فان وفدى ، بوصفه عضوا في مجموعة الـ ٢١ ، يتفق تماما مع وجهات نظر هذه المجموعة التي قدمت الى اللجنة في مختلف الوثائق الرسمية ، ليس في هذا العام فحسب ، بل في العام الماضي أيضا •

وقد رأت مجموعة الـ ٢١ منذ البداية ، أنه من المناسب تشكيل فريق عامل معني بالأسلحة الكيميائية ، ومن ناحية أخرى يجب الا ننسى أن مؤتمر الأطراف المعنيين باستعراض المعاهدة الخاصة بحظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الجرثومية (البيولوجية) أو السمية والقضاء عليها ، قد أنهى أعماله منذ عدة أيام ، وأنه قد ورد في كل من ديباجة هذه المعاهدة وفي الجزء المخصص لاستعراض المادة التاسعة من الاتفاقية ، سرد للجوانب التي تهم لجنة نزع السلاح بشكل مباشر وعلينا بالتالي أن نعمل في هذا الاتجاه •

وفيما يختص بالأسلحة الاشعاعية ، فقد أيد بلدى بقوة ، منذ العام الماضي ، الاقتراح السوفياتي ــ الامريكي المشترك والمتفق عليه ، والمتعلق بالعناصر الرئيسية لمعاهدة تحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية ، وفي رأينا أن التوصل بسرعة الى معاهدة تحظر هذه الأسلحة ، يشكل تدبيرا مفيدا وفعليا يساعد على نزع السلاح العام والكامل • ومن المؤكد أن هذه الأسلحة لم تدخل حتى الآن في الترسانات العسكرية ، ولكن اذا استطعنا اتخاذ تدابير وقائية بدلا من انتظار استحداث هذه الأسلحة وحظرها فيما بعد ، فان ذلك يدعم العمل من أجل نزع السلاح •

وفيما يختص بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، فقد قدمت البلدان غير المنحازة عام ١٩٧٤ وثيقة عمل الى لجنة نزع السلاح عنوانها " عناصر برنامج شامل لنزع السلاح " (A/CN.10/6) • كما قدمت البلدان الاشتراكية بدورها الوثيقة A/CN.10/7/Rev.1 • وهناك اقتراحات أخرى أيضا ، وقدمت كوبا جوابها ، بخصوص هذا الموضوع ، الى الأمين العام للأمم المتحدة ، وهو وارد في الوثيقة A/CN.10/1 التي وردت فيها كذلك آراء دول أخرى أعضاء في المنظمة • وهكذا يوجد تحت تصرف الفريق العامل كثير من الاقتراحات بشأن هذا الموضوع • وكلنا أمل أن تتمكن لجنة نزع السلاح من أن تقدم خلال الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المقرر عقدها عام ١٩٨٢ ، عناصر من شأنها أن تمكن من اعتماد البرنامج المعني •

ويجب ألا يغرب عن بالنا أن أى تدبير لنزع السلاح سوف يساعد بشكل خاص على استعمال الموارد المخصصة في الوقت الحاضر لسباق التسلح ، لتخفيف وطأة المشاكل الخطيرة التي تواجه البشرية كالجوع والفقر والأمية والأمراض ، الخ ••• لهذا السبب يولي بلدى أهمية خاصة للعلاقة الوثيقة القائمة بين نزع السلاح والتنمية ، وهي مسألة تضمنتها القضايا العشر التي تهم لجنتنا • ولدينا أمل كبير في أن تتمكن هيئتنا في وقت غير بعيد من تكريس اهتمامها لدراسة هذه المسألة ذات الأهمية القصوى للمجتمع الدولي ولاسيما للبلدان التي مازالت تعاني من هذه المشاكل التي لا يمكن تصورها في مطلع القرن الحادى والعشرين •

ويود وفدى الآن معالجة مسألة مشاركة الدول غير الأعضاء في اللجنة ، تلك المسألة التي لم نتمكن من حلها خلال أعمالنا حتى الآن • وهو يرى أنه ، عندما تتقدم احدى الدول غير الأعضاء بطلب للمشاركة في اعمال اللجنة ينبغي عدم اضاعة الوقت في مناقشات بدون نهاية ، وانما اتخاذ قرار حول الموضوع بمجرد وصول الطلب الينا واعلام الدولة المعنية به • ونحن نعلم تماما أن الدول غير

الأعضاء في اللجنة لا تنوى ،عندما تطلب المشاركة في اعمال هذه اللجنة ، اعاقتنا في مهمتنا ، وانما على العكس يكون هدفها تقديم مساهمة مفيدة في اعمالنا الفعلية التي قوامها التفاوض بشأن تدابير لنزع السلاح كما ينص عليه نظامنا الداخلي • والدليل على ذلك هو مشاركة الدول غير الأعضاء في العام الماضي •

وفي النهاية يشعر وفدى بالقلق ازاء تخصيص لجنة نزع السلاح كل هذا الوقت لمسائل لا تتصل بولاية هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف والمعنية بنزع السلاح • ولكل دولة بالطبع الحق المطلق في عرض وجهة نظرها بخصوص مسألة أو أخرى ، وهو حق نحترمه كل الاحترام ، ولكن الشيء الذى لا ينبغي أن يغيب عن بالنا هو المحفل الملائم لذلك • ويكرر وفدى أنه يعتبر محفلنا هذا محفلا للتفاوض وصحيح أننا أربعون دولة ولكن مواقفنا لا تتوافق في جميع الأحوال ، وهذا منطقي وموضوعي ويتمشى مع القاسم المشترك الذى يسود العلاقات الدولية •

ولقد نجحنا حتى الآن في تشكيل أربعة أفرقة عاملة ، ويجب أن نركز فيها كل جهودنا • وتقع علينا مسؤولية يجب الاضطلاع بها امام العالم كله ، وتتمثل في القيام بعمل فعلي وجاد ومسؤول • ووفدى مقتنع بأننا سوف نعمل لهذه الغاية ، وان عملنا سوف يكون ذا فائدة لكافة الدول التي تشكل حاليا المجتمع الدولي ، أى لصالح السلم العالمي •

السيد كوميفش (هنغاريا) : السيد الرئيس ، أود أن أدلي ببيان بالنيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية فيما يتعلق بتقييمها للوضع في اللجنة بخصوص عدد من القضايا البارزة • وللمجموعة أن تنظر في تعميم هذا البيان كوثيقة رسمية في مرحلة لاحقة •

ويتعين على لجنة نزع السلاح الاضطلاع بعدة مهام عاجلة ينتظر الرأى العام الدولي حلولا فعالة ومبكرة لها ، وتقتضيها مصالح تعزيز السلم والأمن الدوليين •

لقد انقضى شهران تقريبا على افتتاح دورتنا لعام ١٩٨٠ • ومن ثم يحق لنا أن نتوقع من اللجنة أن تشرع في تصريف واجباتها الملحة ، بعد أن وافقت على النظام الداخلي المفصل في مستهل دورتها المعقودة في العام الماضي ، واضعة بذلك اطارا لأنشطتها المستقبلية ، وبعد أن جربته عمليا بنجاح • على أن اللجنة لم تحقق في بدء النظر في القضايا الموضوعية المدرجة في جدول أعمالها فحسب ، وانما انهمكت بدلا عن ذلك في مناقشات غير مثمرة بشأن مشاكل مصطنعة جعلتها تحيد عن مهامها الأساسية •

وقد أصبح جليا أن بعض الدول الأعضاء في اللجنة ، التي تنحو منحى عسكريا في سياستها الخارجية ، وتغذى سباق التسلح ، وتقاوم اتخاذ أية تدابير حقيقية موجهة صوب وقف هذا السباق تحاول تعقيد أعمال اللجنة بل واعاقتها •وتخفي هذه الدول نواياها عن طريق فرض مناقشات على اللجنة بشأن قضايا مفتعلة لا علاقة لها بأعمالها ، بما في ذلك المسائل ذات الطابع الاجرائي •

وفي ظل هذه الظروف ، رأت مجموعة من الدول الاشتراكية أنه من الضرورى التعبير عن استنكارها الشديد لهذا الضرب من التعويق الذى تقوم به بعض الوفود في اللجنة ، والذى قد يؤدى في الواقع الى شل أعمال هذه اللجنة •

ولا يسعنا أن نصف ما تبذله بعض الوفود من جهود للحيلولة دون النظر في الطلبات التي قدمتها بعض الدول غير الأعضاء في اللجنة من أجل المشاركة في دراسة القضايا التي توليها اهتماما

خاصا ، الا بأنها اعاقة • ويبرهن على هذا التصرف المعوق ، بين أمور أخرى ، واقع أن النظر في هذه الطلبات قد تأخر طويلا عن عمد • ونود أن نذكّر بأن النظر في مثل هذه الطلبات في العام الماضي قد تم بسرعة ودون أية تعقيدات •

ولنا أن نتساءل عما تغير في النظام الداخلي للجنة مما جعل في الامكان أن يظل الطلب الذى قدمته فنلندا في ٢١ شباط / فبراير ، وطلب جمهورية فييت نام الاشتراكية في ٢٧ شباط / فبراير وطلب الدانمارك في ٣ آذار / مارس ، الخ ••• ، دون دراسة بينما لم يستغرق النظر في مثل هذه الطلبات خلال دورة السنة الماضية سوى بضعة أيام •

وقد استندت بعض الوفود ، محاولة تبرير تكتيكها الرامي الى تأجيل دراسة الطلبات التي قدمتها بعض الدول غير الأعضاء ، الى ضرورة البت أولا في موضوع انشاء أفرقة عاملة ، ومن ثم يكون بالامكان ، على حد قولها ، دراسة الطلبات •

ومن الواضح أن هذه الحجة تفتقر الى الصدق ، وذلك لأنه لم تقم كل الدول غير الأعضاء حتى الآن بتقديم طلبات للاشتراك في احدى الهيئات الفرعية للجنة •

وتتمثل احدى النتائج الواضحة لتأجيل دراسة الطلبات التي قدمتها بعض الدول غير الأعضاء ، هي أن تلك الدول التي أعربت عن رغبتها في التحدث عن موضوع حظر الأسلحة الكيميائية قد منعت من ذلك في الجلسات العامة المكرسة خصيصا لدراسة هذا الموضوع • ولعلنا نذكر بأن برنامج العمل الذى وافقت عليه اللجنة قد خصص يومي ١٣ و ١٤ آذار / مارس ويوم ٢٠ آذار / مارس لدراسة موضوع حظر الأسلحة الكيميائية •

أما الآن ، وقد اتخذ المقرر الخاص بالأفرقة العاملة ، فقد قدمت مقترحات بالنظر في الطلبات " كصفقة مرزمة" ، الأمر الذى يعدّ خرقا واضحا للنظام الداخلي • ذلك أن المادة ٣٤ من النظام الداخلي تنص بجلاء على أنه " بعد دراسة طلب من هذا النوع تقوم اللجنة ، عن طريق رئيسها ، بارسال دعوة في هذا الخصوص الى الدولة أو الى الدول المعنية" • ويتحدث النظام الداخلي عن " طلب " لا عن طلبات ، وكذلك عن " دعوة " ، لا عن دعوات •

ثم كيف يمكن التحدث عن النظر في جميع الطلبات باعتبارها رزمة واحدة بينما يتباين محتوى هذه الطلبات المقدمة من دول غير أعضاء مختلفة ، من حيث الموضوع الذى توليه كل منها "اهتماما خاصا" ، ومن حيث مستوى المشاركة في الاجتماعات الرسمية أو غير الرسمية ، أو في الهيئات الفرعية •

وهذا هو السبب في أنه لا توجد سابقة واحدة في تاريخ أعمال اللجنة تمت فيها دراسة طلبات الدول غير الأعضاء دفعة واحدة • وما حدث في العام الماضي هو أن النظر في مثل هذه الطلبات قد تم بمراعاة دقيقة للنظام الداخلي ، وكلا على حدة تبعا لمحتوى كل منها •

ومن ثم فان أى مطالبة بطريقة" الرزمة الواحدة" ، تشكل خرقا تاما للنظام الداخلي ولا يمكن اعتبارها الا محاولة لتعقيد الأعمال النظامية للجنة •

لقد وضعت اللجنة ، آخذة في الحسبان ما يهم الشعوب من حل لمشاكل نزع السلاح ، أحكاما ملائمة لمشاركة الدول غير الأعضاء في أعمالها ، مسترشدة في ذلك بقرار الدورة الاستثنائية للجمعية العامة •وان محاولات تأجيل أو عرقلة دراسة هذه الطلبات ، تحت أى ذريعة ، انما يضر

اضرارا خطيرا بالأساس الحقيقي الذى يستند اليه تسيير الأعمال النظامية لهذه اللجنة التي يجب أن تكون محفلا فعليا للمفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح .

وترى البلدان الاشتراكية أنه من الضرورى أن تعود اللجنة بأسرع ما يمكن الى أداء وظائفها النظامية ، وأنه ينبغي لها أن تباشر فورا دراسة الطلبات التي قدمتها بعض الدول غير الأعضاء ، مع المراعاة الدقيقة لنظامها الداخلي وحسب تسلسل تقديمها . والبلدان الاشتراكية على استعداد للتعاون بطريقة بناءة مع الوفود الاخرى في اللجنة ، بغية انجاز المهام المسندة اليها .

السيد إسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)(تحدث بالروسية : ترجمة عن الانكليزية) : أدلى ممثل الولايات المتحدة ، في جلسة عقدتها اللجنة في الآونة الأخيرة ببيان تضمن اشارات الى تقرير ما حول استعمال مزعوم للأسلحة الكيميائية في أفغانستان ولاوس وكمبوديا . ورأى ممثل اليابان كذلك أنه من الضرورى الاشارة الى هذه التلفيقات ، وفعل ممثل جمهورية المانيا الاتحادية مثل ذلك اليوم . ويود وفدى أن يدلي بالبيان التالي بهذا الخصوص .

أولا : كان الاتحاد السوفياتي ، بوصفه واحدا من أول الموقعين على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، كما سبق وأن أوضح ذلك بيان الوفد السوفياتي في اللجنة بتاريخ ٦ آذار/مارس يتصرف دائما وفقا لأحكامه ومبادئه وأهدافه ولا يزال يتصرف كذلك . والاتحاد السوفياتي لم يستعمل قط الاسلحة الكيميائية في أى مكان . وطبعا لا تستعمل القوة العسكرية السوفياتية الصغيرة الموجودة في أفغانستان هذه الأسلحة ولم تستعملها . ولقد بذل الاتحاد السوفياتي ، الذى يعلق أهمية كبرى على بروتوكول جنيف ، جهودا غير قليلة لضمان أن يصبح البروتوكول وثيقة دولية شاملة على نحو حقيقي . وبهذه المناسبة ، نلاحظ أن الولايات المتحدة الامريكية لم تنضم الى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الا في ١٩٧٥ فقط وكما هو معروف تماما ، فانها لم تنضم الا بتحفظات .

ثانيا : ان التلفيقات المشار اليها أعلاه ، والتي ظهرت في الغرب ، لا تدعمها ، طبعا أية حقائق أو براهين حيث لا توجد مثل هذه الحقائق في أى مكان . ويحق لنا أن نسأل ، ما الذى يفسر هذا التلفيق الاخير الموجه ضد الاتحاد السوفياتي ؟ لقد أتيحت لنا الفرصة ، قبل عدة أيام في محفل آخر وهو المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الاسلحة الجرثومية ، لوصف أحد الاعراض الخطيرة للمرض المعروف بـ " هستيريا معاداة الاتحاد السوفياتي " . ومن الواضح أننا هنا كذلك ، نتعامل مع مظهر آخر لنفس المرض أصاب عددا من الوفود بالعدوى ، ولا يمكن استبعاد احتمال أن تصاب به وفود أخرى ، من مجموعة معينة من البلدان بطبيعة الحال . ويتم نشر هذا المرض لغرض واحد هو تسميم الجو السائد في اللجنة وهو حد أبعد من أن يكون سليما . ولكن اذا تم بذل جهد لتحليل الدوافع الكامنة وراء هذا التلفيق ، فسوف تسلط عليها بعض الأضواء من خلال المقابلة ، التي نشرتها الصحف الغربية قبل عدة أيام ، مع الجنرال روجرز الامريكي ، وهو القائد الأعلى للقوات العسكرية لحلف الاطلسي في أوروبا ، تبين هذه المقابلة أن البنتاغون وعسكريو حلف الاطلسي يحتاجون الى خيالات من هذا القبيل لتبرير سياستهم من أجل تحقيق مزيد من التوسع والكمال في ترسانات الاسلحة الكيميائية . ونود أن نستعيد الحقائق ، لا الخيالات ، بشأن استعمال الاسلحة الكيميائية فوفقا لمعلومات عرضت على مؤتمر علمي دولي عقد في باريس في ١٩٧٠ بمشاركة عدد كبير من الخبراء ، بما فيهم خبراء من الولايات المتحدة الامريكية ، فقد " عالجت " القوات المسلحة الامريكية طبقا لبيانات غير كاملة ٠٠٠ ١٣ كم^{٢} ، أو ٤٣ في المائة من مجموع المساحة الزراعية ، و ٥٠٠ ٢ كم^{٢} أو ٤٤ في المائة من مناطق الغابات ، بالمواد السامة في فييت نام الجنوبية وحدها . وأثناء الحرب

الكيميائية في فييت نام الجنوبية ، تم رش ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ طن من المواد السامة ، وبلغ عدد ضحايا هذه الأنشطة قرابة مليونين من الأشخاص هلك الألوف منهم .

وقد أدى هذا أيضا الى تدمير الحياة النباتية والحيوانية في مناطق واسعة والاخلال بالتوازن البيئي ، مما تسبب في زيادة تعرية التربة وتقويض انتاج الغذاء في مناطق كثيرة . الا اننا نود أن نشدد بشكل خاص على أن هذا ليس أمرا يتعلق بالماضي ، فالمأساة تكمن في أن الجيل الحالي من الفييتناميين ، الذى ولد بعد الحاق الهزيمة المنكرة بالتوسعيين ، هو أيضا ضحية للحرب الكيميائية . وان عددا كبيرا من الأطفال الفييتناميين يولدون مشوهين ، أو يعانون من أمراض نتجت عن تشويهات عضوية مرضية في آبائهم الذين تعرضوا لآثار المواد السامة .

وستحتاج الغابات ، والزراعة وخصوبة التربة الى عقود من الزمن لتعود الى حالتها الطبيعية . هذه هي الحقائق اذا أردنا التكلم عن الحقائق . ونحن نوافق على أن أنشطة من هذا القبيل تهدد امكانية تطبيق بروتوكول جنيف وتتطلب بذل مزيد من الجهود لتعزيزه ولتحقيق اتفاق، بالسرعة الممكنة ، بشأن حظر فعال للأسلحة الكيميائية ، حتى لا يكون هناك أبدا تكرار ثان للمأساة التي عاناها شعب فييت نام الذى لمس بنفسه ويلات الحرب الكيميائية .

السيد اكرام (باكستان) : لقد استمعت اللجنة منذ لحظات عديدة الى بيان أدلى به ممثل هنغاريا الموقر بالنيابة عن مجموعة من البلدان الاشتراكية بخصوص عمل هذه اللجنة وبعض المسائل المطروحة أمامها .

وأود أن أشير بعبارات محددة ، الى ملاحظاته بشأن مسألة مشاركة الدول غير الأعضاء في عمل هذه الهيئة . ولا أود أن أبدد وقت اللجنة في عرض آراء وفدى بشأن تفسيرنا للنظام الداخلي لهذه اللجنة ، بيد أنني أود الاشارة الى أن وفدى يقف ، منذ مستهل عمل هذه اللجنة في السنة الماضية ، موقفا صريحا جدا من مشاركة دول غير أعضاء في أعمال هذه الهيئة . ونحن نفسر النظام الداخلي على نحو مرن للغاية حتى نفسح المجال ، فيما بيننا وفي عمل هذه الهيئة ، كافة الدول غير الأعضاء التي ترغب في الاعراب عن وجهات نظرها .

وبهذه الروح ، وبعد أخذ الملاحظات التي أبداها ممثل بلغاريا الموقر في الاعتبار أود أن أشير الى أن وفدى على استعداد ، في هذه الجلسة ، للنظر في الطلبات التي تقدمت بها بلدان غير أعضاء ، وفق الترتيب الذى قدمت به ، الا أننا ، طبعا ، وكما هو حقا ، نحتفظ بموقفنا بشأن كل واحد من هذه الطلبات الى أن تفرغ اللجنة من النظر فيها .

الرئيس (تحدث بالصينية : ترجمة عن الانكليزية) : اذا لم تكن هناك وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة فان الجلسة العامة التالية للجنة نزع السلاح ستنعقد يوم الخميس ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٠ الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠